



ولا يصح من طرق هذا الحديث وقال ابن دحية رحمه الله لم يصح في رواية  
 نصف شعبان من ولا تطوق بالصلوة فيها ذو صدق من الرواة وهذا  
 الحد منه الامتلاء عبالشريعة راعى في زي الجوسية انتهى  
**ان الله تعالى يقول في الاصل هذا المسجد** في رواية يترك  
 على هذا الحديث قال الطبري ولا تضاد بين الروايتين فقد مراد المسجد  
 مكة البيت ويطبق عليه مسجد بدليل قول وجهك شطر المسجد الحرام اي  
 اراد بالتميز على البيت الذي هو على اصل المسجد انتهى وقوله مسجد  
 مكة يجمل كونه تقسيم من رواية اذ زعمه ويجمل ان من المرفوع قيل  
 ويصدق على ما هو عليه اليوم من السعة والزيادة **في كل يوم ليلة**  
**عشرين ومائة رحمة** منها **الظلمة** بين ما بين **والاربعين** **المصلين**  
 بالمسجد **وعشرين** **لنفاظ** في الكعبة والرواية للطبري في الكبير  
 عن ابن عباس ايضا مرفوعا ستون منها للظلمة بين والاربعون  
 للمصلين في الشعب عنه ايضا يترك الله كل يوم مائة رحمة ستين منها  
 للظلمة بين ما بين وعشرين على هذا مكة وعشرين على سائر الناس قال  
 في الاحتاف والاحاديث وظاهرها تخالف ويجعل انه اراد بالعاكفين  
 المصلين فلا تخالف واما يحد بك المائة فقيه اذ كانت عشرين لاصل  
 مكة وعشرين للناس وهو لا ينافي الخبرين قبله اذ فيه اثبات ستين  
 للظلمة بين ولا تعرض فيه لكافة ولا مصل ولا تاف وتجهل ان للظلمة  
 اربعين وللمصلين اربعين وللمصلين اربعين ويكون كل واحد بك على  
 ظاهره ولا يلزم من عدم التعرض لكافة في الحديث الاخر صيغة حصص  
 فتكون الرحات المارة مائة وستين وهذه اقرب والقسمة على كل  
 فريق على قدر العمل لا على مسماه على الظاهر انتهى وقال الحب الفاري  
 في القسمة وجهان الاول على المسمى بالسوية لا على العمل فله وكثرة وما  
 زاد على المسمى فله نواب من غير هذا الوجه الثاني في قسمته على العمل لان  
 الحديث ورد في سياق الحب والتخصيص فلا يستوي فيه عامل الاقل  
 والاكثر ولان الرحات متنوعة بعينها اعلى من بعض فرمتت بغيرها  
 عن المفقود واخرى عن العدم واخرى عن الرضى واخرى عن القرب واخرى  
 عن البعد وتصدق صدق واخرى عن النجاة من النار في غير نهاية اذ  
 لا معنى للقسمة الا المعنى قلادة يكونه بنعمة وتارة بدفع نعمة وبغلاما  
 يتنوع الرغبتان بما ومع ذلك يفرق التساوي بين متعل ومكثر متعل

ويجوز وعاصم الغلب وكذا وعاصم وغيره فلو روي ان بناه على يد رسول الله  
 ما بناه سيم من الالف قال ويجعل ان يجمل لكل طائف سنون ويكون  
 العدد بحسب عمله في ترتيب اعلا الرحات واسفلها وادناها ويجعل  
 ان جميع الستين بين كل الطائفتين والاربعين بين المصلين والاربعين  
 بين الناظرين وتكون القسمة على حسب احوالهم في العدد والوصف  
 حتى يشترك لهم المغفرة والرحمة الواحدة ويغفر الله لهم رحمتا وفي  
 الحديث قبل الطواف على الصلوة والصلوة على النظر في التساوي وفي  
 الوصف فيخص به عموم غير واعلم ان خبرا كما الصلاة والصلوة فيغير  
 موضوع وخرج بقوله اذا تساوا في الوصف ما لو اختلف وصفه والوصف  
 فكان الظايف ساويا غافلا والمصطفى والمناظر كما قلنا سمعنا افضل  
 وقال كبير في توجيه الحديث ان المائة وعشرين قسمت ستة اجزا فجعل  
 جزءا لثلاثين وجزءا للمصلين لان المصلي ناظر غافلا والناظر  
 لما اشتمل على النظر وصلوة ركعتيه كان له ثلاثة اجزاء وفيه نظير  
 لان الظايف الاجم وكذا المصلي لهما ما بينة اما وان لم ينظر او كذا  
 لو تعملا ترك النظر فيما لا ينقص خطه واما المنظر في الطواف فانه لم  
 يعمر بقصد تعبد فلا اثر له وان قصد به نال به اجرا لثلاثين زائدا  
 على اجرا لطواف **طوب** وكذا الخطبة في النياحة والسبحة في الشعب  
**والحاجم والكتف** اي في كتابه المكتفي **وان مسأله** في القنار **مخارج**  
 ظاهريه من ان ابن عباس خرجوه وسكت عليه والامر بخلافه قد اورد  
 في ترجمة عبد الرحمن بن السفيان حديثه ونقل عن ابن منده انه متروك  
 وتبعه الذهبي وقال ابن الجوزي محدث لا يصح فقيه من طريق يوسف  
 ابن السفيان يروي به وهو كما قال الدارقطني واكتسب متروك وقال  
 الدارقطني يكذب وابن حبان لا يجعل الاحتجاج به قال يحيى بن يسري  
 انتهى ومنه اخذ البيهقي قوله بعد ما عراه للظلمة في يوسف بن السفيان  
 وهو متروك

ويشع